المُقاطَعةُ الاقتِصاديَّةُ مِن مَنظورٍ إسلاميٍّ

زكريا أمادو غربا
ماجستير اقتصاد إسلاميٌّ
الجامعةُ الإسلاميَّةُ بالمدينةِ المنوَّرة

الحَمدُ للهِ ربِّ العالمين، والعاقبةُ للمتَّقينَ، ولا عُدوانَ إلَّا على الظَّالمينَ، ولا إلهَ إلاّ اللهُ؛ إلهُ الأوَّلينَ وَالآخرينَ، وَقيُّومُ السَّماء ذات الأبراج، وَالأرض الفجاج، وَالبَحر الثَّجَّاج، وَالسِّراج الوهَّاج، وَالماء العُجاج. وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ على نبيِّنا مُحمَّد مُنقذ البَشريَّة مِنَ الظُّلمات إلى النُّور بإذن ربِّهِمْ إلى صراط العزيز الحَميد، صلَّى اللهُ عليه، وَعلى آله وَصَحابَته وَالتَّابعينَ، وَمَن تبعَهُم إلى يَوم الدِّين، وعَلينا مَعَهُمْ برَحمتكَ يا أرْحَمَ الرَّاحمينَ.

مُلخَّصُ البَحث:

لقدْ جرَت سُنَّةُ اللهِ تعالى في هذا الكون أنْ تكونَ الحياةُ البشريَّةُ في مُعتَرَك التَّناحُر وَالتَّشاجُر؛ حيثُ تسْعى الأُمَمُ إلى اكتساب مَصالحها في سُبل شتّى - حتَّى وَإنْ كانَ على حساب الشُّعوب الأُخرى، كمَا هيَ الحالُ الآنَ؛ التي تَمَّ فيها تهميشُ العالَم الثَّالث، والدُّول الإسلاميَّة من قبَل المُعسْكَر الغربيِّ منَ الدُّول الأوروبيَّة وَالأمريكيَّة، وَفي ظلِّ هذا الواقع المُخْزي شَعرَ العالَم الإسلاميُّ بضَرورة إعادة صياغة واقعه السِّياسيِّ، وَالاقتصاديِّ، والسِّياديِّ؛ نتيجة لظهور الصَّحوة الإسلاميَّة، واتَّخذَ من المُقاطَعة سلاحاً حادًّا في مواجهة هذا الخطر الدَّاهم من سياسَات التَّهميش، وَاستبداد ثروات الأُمم، فقد أصبحَت المقاطَعةُ الاقتصاديَّةُ سلاحاً للضَّغط على الدُّول في سَبيل تحقيق مصالحَ استراتيجيَّة(١)، ولذلك كانَ لابُدَّ منَ البَحث في هذا الموضوع منَ النَّاحية الاقتصاديَّة، وَمنَ المنظور الإسلاميِّ.

المَبْحَثُ الأوَّلُ

تعريفُ المُقاطَعة الاقتصاديَّة

جاءَ في المُعجمَ الوسيط تعريفُ المُقاطَعة على وجْه الإجْمال، حيثُ قيل أنَّهُ: "الامتناعُ عن مُعامَلة الآخَرينَ اقتصاديًّا، أو اجتماعيًّا وفْق نظام جَماعيٍّ مَرسوم"(٢)، فمنَ الوَهلة الأُولى نرى أنَّ هذا التَّعريف ليسَ جامعًا وَمانعاً لعمليَّة المُقاطعة الاقتصاديَّة؛ حيثُ أنَّهُ يشملُ المُقاطَعة الاجتماعيَّة، ولم يَكُنْ غَرضُ هذه المُقاطَعة الضَّغط على الآخَر للوصُول إلى هَدَف ما.

بناءً عليه نرى أنَّ التَّعريفَ الأولى للمُقاطَعة الاقتصاديَّة يَجبُ أن يكونَ على هذا المنوال وَالنَّمط وَهوَ: "قطعُ المُعامَلة مَعَ الآخَر اقتصاديًّا وفْقَ مَعاييرَ مُعيَّنة بالضَّغط عليه؛ لتغيير سياسَته في قضيَّة من القضايا.

فمن خلال هذا التَّعريف نرى أنَّ الهدفَ الأساسَ للمُقاطَعة ليسَ منعُ الآخَر من جَني أرباح، أو الكسْب في المُعاملات القائمةُ معَهُ، وَإنَّما الغايةُ هيَ الضَّغطُ عليه؛ لِيُغيِّرَ موقفَهُ في قضيَّة منَ القضايا التي تتعلَّقُ؛ إمَّا بالسِّياسة بينَ الدُّول وَالأقاليم، وَحتَّى بينَ الأفراد.

وَقد تكونُ هذه المُقاطَعةُ أشدَّ تأثيراً على الآخر من مُحارَبته عسكريًّا؛ فأصبحَ التَّعاونُ الاقتصاديُّ ضروريًّا ليس لإعادة اقتصادات الغرب، وَالتَّأكيد على استمراره فحَسب؛ بَل للتَّأكيد على الأمن السِّياسيِّ، وَالعسكريِّ لتلكَ الدُّول أيضاً (٣).

فإنَّ العولمةَ الاقتصاديَّةَ المُعاصرةَ جعلَتْ منَ المُقاطَعة الاقتصاديَّة سلاحاً حادًّا للدُّول الغنيَّة للوصُول إلى الغايات السِّياسيَّة والاستراتيجيَّة.

المَبْحثُ الثَّاني

تَاريخُ المقاطَعة الاقتصاديَّة، وَنماذجُ من صُور المقاطَعة عَبرَ التَّاريخ

لقد استُخْدمَت المُقاطَعةُ الاقتصاديَّةُ كوسيلة للضَّغط على الآخرين على مرِّ التَّاريخ، وَفيمَا يَلي عَرضٌ تاريخيٌّ لنماذجَ منْ صُور المُقاطَعة:

١. ائتمارُ قريش واتِّفاقُهم على مُقاطعة بني هاشم، وَبني عبد المطَّلب، وَذلكَ بـ" أنْ لا يُنكحُوهُم، وَلا يَبيعوهُم شيئاً، وَلا يبتاعُونَ منهم"، وَقد استمرَّتْ هذه المُقاطَعةُ سَنتين، أو ثلاثاً(٤).

٢. ما فعلَهُ ثُمامةُ بنُ أثال رَضيَ اللهُ عنهُ بعدَ ما أسْلمَ؛ حيثُ قالَ لكفَّار قريش "وَاللهِ لا يأتيكُمْ منَ اليَمامَة حبَّةُ حنطة حتَّى يأذنَ فيها النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وَسلَّمَ"(٥).

٣. في أواخر القرن التَّاسع عشرَ الميلاديِّ، وَإبَّانَ حركة تحرير إيرلندا ضدَّ سيطرة الإنجليز الفلَّاحينَ، مُنعَ التَّعامُل معَ وكيل أحد اللُّوردات الإنجليز من أصحاب الإقطاعات الزِّراعيَّة في إيرلندا(٦).

٤. في عام ١٩٢١م، أصدرَ حزبُ الوفد المصريِّ، بعدَ اعتقال رئيسه سعد زغلولَ قراراً بالمُقاطَعة الشَّاملة ضدَّ الإنجليز، وَشملَ قرارُ المُقاطعة حثَّ المصريينَ على سَحب ودائعهم منَ المصارف الإنجليزيَّة، وَحثَّ التُّجارَ المصريينَ على أن يحُثُّوا عُملائهم في الخارج ألَّا يَشحنُوا بَضائعَهُم على سُفن إنجليزيَّة، كما أوجبَ القرارُ مقاطعةَ التُّجار الإنجليز بشكلٍ عامٍّ(٧).

٥. ما قامَ به الملكُ فيصلُ - رحمهُ اللهُ - من استخدام سلاح المُقاطعة الاقتصاديَّة بشكل مُؤثِّر، في أعقاب حرب ١٩٦٧م وَحرب ١٩٧٣م؛ فبعدَ يومين من نُشوب الحرب الأولى، أعلنَ حظرَ البترول السَّعوديِّ عن بريطانيا، وَالولايات المتَّحدة، وَعلى إثر نُشوب حرب ١٩٧٣م تزعَّمَ حركةَ الحظر البترولي الَّتي شملت دول الخليج؛ فكانَ لهذا الحظر أثرُهُ في توجيه المعركة(٨).

المبْحثُ الثَّالثُ

حكمُ المقاطعة الاقتصاديَّة

سيَعرَضُ الباحثُ في هذا المَبحث جُملةً منَ الأدلَّة منَ القُرآن الكريم والسُّنَّة المُطهَّرة على مَشروعيَّة المُقاطعة الاقتصاديَّة، منها:

١. قولُ اللهِ تعالى حكايةً عن سيِّدنا يُوسُفَ عليه السَّلامُ: (ولَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ قَالَ ائْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ وَأَنَا خَيْرُ الْمُنزِلِينَ. فَإِن لَّمْ تَأْتُونِي بِهِ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِي وَلَا تَقْرَبُونِ) يوسف: ٥٩-٦٠

وجْهُ الدَّلالة: أنَّ يُوسُفَ عليه السَّلامُ جعلَ مَنعَ الطَّعام عن إخوته وسيلةً لجلب أخيه إليه، وَهوَ تلويحٌ واضحٌ بسلاح المُقاطعة الاقتصاديَّة، وَاستخدامه كوسيلة من وسائل الضَّغط، وَهذا وَإنْ كانَ من شَرع مَن قبلَنا؛ إلَّا أنَّهُ ليسَ في شَرعنا ما يُخالفُهُ؛ بل على العكس من ذلكَ هناكَ ما يؤيِّدهُ صراحةً كما في حديث ثُمامةَ بنُ أثال الآتي، وبناءً على ما سبقَ فإنَّ المُقاطعةَ الاقتصاديَّةَ وسيلةٌ مَشروعةٌ للتَّوصُّل إلى الحقِّ، أو دفع الظُّلم.

٢. قولُهُ تعالى: (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطَؤُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) التَّوبة: ١٢٠.

وجْهُ الدَّلالة: أنَّ في المُقاطعة الاقتصاديَّة نيلٌ من الكفَّار وإغاظةٌ لهم، وَما كانَ كذلكَ فهوَ مَحبوبٌ إلى اللهِ تعالى(٩).

قالَ ابنُ القيِّم رحمهُ اللهُ عندَ ذكره لبعض ما في قصَّة آل حديبيَّة منَ الفوائد الفقهيَّة: "وَمنها استحبابُ مُغايظة أعداء اللهِ، فإنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وَسلَّمَ أهدى في جُملة الهديَّة، جَملاً لأبي جَهْل في أنفه برةٌ، من فضَّة يَغيظُ بها المُشركين"(١٠).

المَبحثُ الرَّابعُ

حُكمُ التَّعامل معَ غير المسلمين اقتصاديًا

جاءَت الشَّريعةُ الإسلاميَّةُ السَّمحةُ؛ لتكونَ مُنقذةً للبشريَّة من ظلمات الجَّهل وَالشِّرك، وَمُخرجةً لَها منَ الضِّيق وَالعُسر إلى السَّعة وَاليُسر، صالحةً وَمُصلحةً لكلِّ زمان وَمكان، وَمن سمات رَفع الحَرج في هذه الشَّريعة الخالدة، إباحتُها التَّعاملَ معَ الكفَّار في عُقود المُعاملات الماليَّة، إذا كانَ المَعقودُ عليه مُباحاً للمُسلمين؛ إلَّا بعضُ المستثنيات الَّتي سيتعرَّضُ لها الباحثُ لاحقاً.

وَالنُّصوصُ الدَّالَّةُ على جَواز التَّعامل معَ الكفَّار كثيرةٌ منها:

- قولُ اللهِ تعالى: (اليومَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وطَعامُ الَّذينَ أُوتوا الكِتابَ حِلٌّ لَكُمْ) المائدة: ٥.
- قالَ ابنُ قُدامةَ رَحمهُ اللهُ: "أجمعَ أهلُ العلم على إباحة ذبائح أهل الكتاب بهذه الآية، وَمَعلومٌ أنَّهم في الأغلب لا يَبذلونَ هذه الذَّبائحَ بدون ثمن؛ فدلَّ ذلكَ على جواز التَّعامل معَهُم بالبيع وَالشِّراء" . وَقالَ ابنُ بطَّال: "مُعاملةُ الكفَّار جائزةٌ؛ إلَّا بيعُ ما يَستعينُ به أهلُ الحرب على المُسلمين"، وَقالَ ابنُ حَجَر العَسقلانيُّ مُعلِّقاً على هذا الحديث: "فيه جوازُ مُعاملة الكفَّار فيمَا لَم يتحقَّق تحريمُ عين التَّعامل فيه"(١١).
- عن عائشةَ رَضيَ اللهُ عنها: "أنَّ النَّبيَّ صلَّى اللهُ عليه وَسلَّمَ اشترى من يَهوديٍّ طعاماً إلى أجَل، ورَهَنَهُ درعَهُ"(١٢).

هذا ما توفَّر للباحث جَمعُهُ في هذه العُجالة، وَالحَمدُ للهِ الَّذي بنِعْمَته تتمُّ الصَّالحاتُ.

الهوامش:

١. خُطوة نحْوَ فَهم الاقتصاد مقدمة
٢. المعجم الوسيط: قطعت ٢/ ٧٤٥.
٣. سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، لمؤلفه: جون إدلمانسبيرو، ترجمة خلد قاسم، ص: ١٧. السياسات الاقتصادية والتخطيط في الاقتصاد الإسلامي د/ محمد أنس الزرقا، منشور ضمن بحوث المجمع الملكي ص: ١٢١٩.
٤. البداية والنهاية: ٣/ ٦٧.
٥. أخرجه البخاري ٤٣٧٢.
٦. موقع الابتسامة.
٧. القاموس السياسي: ص ١٥٠٢.
٨. المرجع السابق: ص ١١٢١.
٩. المقاطعة الاقتصادية حقيقتها وحكمها، خالد بن عبد الله الشمراني، ص ٦٩.
١٠. زاد المعاد ٣ / ٣٠.
١١. المغني: ١٣/ ٢٩٣.
١٢. فتح الباري ٥/ ٤٧٨.
١٣. رواه البخاري، ٢٥٠٩.

المصادرُ وَالمراجعُ

المراجع المطبوعة:
١. سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، لمؤلفه: جون إدلمانسبيرو، ترجمة خلد قاسم
٢. المقاطعة الاقتصادية حقيقيها وحكمها، خالد بن عبد الله الشمراني، دار ابن الجوزي، ط ١٤٢٦ هـ.
٣. السياسات الاقتصادية والتخطيط في الاقتصاد الإسلامي د/ محمد أنس الزَّرقا، منشور ضمن بحوث المجمع الملكي.
٤. خطوة نحو فهم الاقتصاد مقدمة، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، ط / ٢٠١٠ م.

مرجع الكتروني:
١. موقع الابتسامةwww. Ibtisama.com